



## أين البديل يا وزارة العمل؟! ليلى عبد المحسن الشيخ

” تعقيباً على ما نُشر في صحيفة غران في عدد سابق لها قبل أسابيع قلائل تحت عنوان “الأمن و العمل تلاحقان المتاجرين بالعمالة المنزلية ..

جميل جداً أن يتكاتف الأمن في بلدي مع وزارة العمل ، و الأجل من ذلك هو الهدف المنشود ، “ملاحقة الفئات المتاجرة بالعمالة المتخلفة أو العمالة الهاربة - إن صح التعبير - ” ، و لكن ليس هذا بالشئ الكافي ، فنحن مواطنون و لنا متطلباتنا أيضاً و لنا حقوق يجب أن تطرح على طاولة الجدل أيضاً ..

.. ( حقاً ) لا للعمالة الهاربة و نعم للعمالة الصحيحة بتخطيط عادل

بالتأكيد أثار فضولي هذا الخبر بشكل شخصي و لفت انتباهي أيضاً بشكل اجتماعي ، فأخذت أقرأ بشغف لعلني أجد ما أرنو إليه .. أخذت أقرأ .. و ما أن انتهيت حتى أردفت القراءة من جديد

ليتني أجد ما يجوب في خاطري أو ما أتوق لقراءته ، فمن باب الاستطلاع زرت موقع الاستقدام على شبكة الإنترنت لكي أتعرف أكثر و أكثر ..

فوجدت مالم يكن لي بالحسبان .. تبويات لحقوق العمالة المنزلية .. و أخرى لشروط الاستقدام ... إلخ ، و كلها تصب في مصلحة العاملة المنزلية على وجه الخصوص و العمالة بشكل عام ..

كل ذلك مما يعزز حقوق العاملة المنزلية ، فتأتي و قد شغفها العمل في بلادي كخادمة حياً ، و أطرب مسامعها ما يتداوله أبناء جلدتها من حصولها على تأمين طبي و حق إجازة و نهاية خدمة .... إلخ ، فكل هذا لا ضرر منه ، و لكن أين حقوق الطرف الآخر من المعادلة؟! (الكفيل)؟

.. !أين حقوقه على مكفوله؟! .. أين بقية الكيكة يا وزارة العمل ؟  
أوليس جديراً بكم توفير البديل تحت أسس مدروسة و خطط ميسرة و متاحة؟! ..

فكأنما تمنعون الماء و الغذاء و الهواء بحجة أنه ملوث !!

!!! إذن أين البديل الصحي و النظيف؟؟ .. أم تتركونا نتضور جوعاً

أتساءل عن ماهية آليتكم في تطوير البديل؟! ..

“هناك مشكلة فعلاً ” .. لا يوجد عمالة منزلية نظامية متاحة ، و هذا لب مادفعني لكتابة هذا المقال ، هو أن أشدد على كلمة “أين البديل؟! يا وزارة العمل” ؟

.. هل قمتم بتوفير عمالة بديلة فعلياً قبل أن تحاربوا العمالة الغير نظامية ؟ .. و بشروط و جزاءات صارمة؟؟  
! هل تم سد ثغرات هروب الخادمت ؟.. ستهرب حتماً فمن أمن العقوبة أساء الأدب

نحن كمواطنات في حاجة ماسة لوجود تلك العمالة ، و لكننا نلتمس العدل بيننا و بينهم في الحقوق و الجزاءات ! ..

أين العقوبات على الخادمة الهاربة ؟ .. أين الشروط الجزائية في حالة الهروب أو التقصير في العمل أو الامتناع عن العمل ؟

لماذا تشدد العقوبات علينا .. بينما تهرب الخادمة و تعمل بضعف راتبها بشكل غير نظامي ، و لا مسؤولية عليها سوى أنها ربما تتعرض للترحيل بتذكرة مدفوعة الثمن؟! ..

فلو كانت هنالك إجراءات أو شروط جزائية قبل توقيع العقد معها في بلدها ، لما تساهلت و آثرت الهروب و العمل في السوق السوداء ! على حساب كفيلاها

من بين هذه السطور أطالب الجهات المختصة بفرض شروط جزائية صارمة على الخادمة ، تمنعها من الهرب و تكسر مجدافها قبل أن تهرب و من ثم تتحول لعمالة هاربة .. على سبيل المثال لا الحصر (رهن مزرعتها أو منزلها أو متجرها في بلدها و في حالة هروبها يتم مصادرتها) ، عندها لن تجد أي خادمة متسعا للهروب ! ...

## وقفة :

”الفشل في التخطيط يقود إلى التخطيط للفشل“

ليلى عبد المحسن الشيخ

رئيسة اللجنة النسائية بمركز أحياء أم الجرم

## مقالات سابقة للكاتبة:

- .. تشارلي .. والجن الطيار -
- .. الكادر الإداري .. ناقمة تحمل فارساً -
- مول خليف .. الطم القادم -
- البروقراطية بقرطيس جديدة -
- ! دورات تأهيل الزواج.. بين الحاجة والترف -
- صراع الغيرة -٢-
- صراع الغيرة -١-
- لن اتسلسل في رمضان -
- لا قوامة من غير نفقة -
- ! سيدتي الخادمة -
- ! مراسم العزاء ... في المريخ -